الإصدار السادس
المجلد (2) العدد (3)
25 يوليو 2026

المجلة السعودية للدراسات التربوية والإنسانية

السلوك الإنحرافي والإجرامي للأحداث من وجهة نظر النظريات النفسية والإجتماعية

د. رابح أشرف رضاونية
(قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة 20 أوت، سكيكدة- الجزائر)

https://doi.org/10.65723/RMSP1802

الملخص
تتطرق هذه الورقة البحثية الى مدخلين نظريين أساسيين لفهم وتفسير السلوك الإنحرافي والإجرامي للأحداث، وهما النظريات النفسية والنظريات لأجتماعية ، حيث تضمنت النظرات النفسية كل من نظرية المدرسة الكندية ونظرية المدرسة البلجيكية ، بالإضافة الى نظرية التحليل النفسي والسلوك المنحرف ونظرية المشكلات الإنفعالية وانحراف الأحداث ،وأخيرانظرية تصور الذات والإنحراف ،كما تضمنت النظريات الإجتماعية كل من نظرية دوركايم ، نظرية روبرت ميروتون ، نظرية فريدريك تراشر، نظرية كليفورد شو وهنري مكاي ، و نظرية سثرلاند.
الكلمات المفتاحية: الانحراف، الأحداث، الجريمة، المدرسة الكندية، المدرسة البلجيكية، التحليل النفسي.

تمهيد:
يتضمن السلوك الإنحرافي والإجرامي في محتواه سلوكا غير مقبول أو غير مرغوب فيه من قبل المجتمع ومن قبل أغلب فئاته، كونه ينطوي على تهديد مباشر أو غير مباشر لأخلاقيات المجتمع و تقاليده وعاداته أو قيمه الإجتماعية بوجه عام، لكن القوانين العقابية لا تتدخل لمنع كل سلوك اجتماعي لا يرغب فيه المجتمع ما لم يشكل مثل هذا السلوك جريمة بنصوص محددة في القوانين التي تحدد السلوك الإجرامي والعقوبة المناسبة له، وبناء على هذا المعطى نلاحظ صعوبة تقسيم محدد لفئات الأحداث المنحرفين جميعا وفقا لأسباب الأنحراف والإجرام ، لأن كل حدث منحرف يميزه طابع خاص من السلوك وهو يختلف عن المنحرف الآخر حسب العوامل التي أدت به إلى الإنحراف، ويؤسس لهذا الإتجاه مجموعة من المدارس والنظريات النفسية والإجتماعية التي تبحث في أنواع انحراف الأحداث وعوامله.
ونتيجة لتأثيرعلم الإجتماع في تفسير الظواهر الإجتماعية ظهرت دراسات واسعة كانت تهدف إلى الكشف عن قوانين العلاقة بين الجريمة ومختلف عناصر البيئة الايكولوجية، والتركيب الطبقي للمجتمع والتعليم والثقافة ووسائل الإعلام والدين والأسرة والهجرة والحرب والانقلابات ، كما أن انحراف الأحداث يعد من المشكلات التي ظهرت وتفاقمت مع مطلع القرن التاسع عشر وذلك من خلال تزايد أعمال الرعاية والعمل الإجتماعي والنفسانيين وضباط المنع (ضباط مراقبة السلوك) ،عمال رعاية الشباب ،الشرطة القضائية، كما أن خدمات السجن أصبحت بمثابة الزجاجة المعبئة التي تتجاوز حدود الأماكن المخصصة لهم والتي تتماشى والخدمات التي تقدم لهم ،كالعناية والطب والأشراف ،كما أن إصلاح قضاء الأحداث يبدو أنه ليس سهلاً أن يتحقق من خلاله خفض معدلات الإنحراف والجريمة، وأنه أيضاً يكون متأثراً بالظروف والتحولات المفاجئة التي تؤدي إلى زيادة عدد الجرائم وزيادة عدد الذين يقدمون لقضاء الأحداث والحكم عليهم بالحبس لسنوات، وهي فرصة لعلماء الإجتماع و الإنحراف والجريمة وعلماء النفس لمعرفة ماهي الأسباب والعوامل الكامنة وراء ذلك من خلال نظريات ومدارس عديدة.

أولا- النظريات النفسية في تفسير الإنحراف :

في الغالب يهتم علم النفس بدراسة الجانب النفسي والعقلي للأفراد (وفي بعض الحالات لدراسة السلوك الحيواني) وتطبيق نتائج هده المعارف والأفكار المتوصل إليها في تفسير وشرح سلوك الأفراد واتجاهاتهم بشيء من الدقة ، فعلم النفس هو دراسة السلوك الفردي ونوعيته كالشخصية والذكاء، القراءة، الإدراك، التخيل، الذاكرة، والإبداع.

فهو في الغالب يفصل بين مجموعتين من النظريات أو المدارس الفكرية العقلية والسلوكية وإتجاهات دراسة السلوك العقلي والمعتقدات ،فهذه النظريات تأخذ في الحسبان التفاعلات السلوكية الداخلة مثل الغضب، الحرمان، الرغبة، اليأس، أو في الحقيقة فإن كل النشاطات ترى على أساس أنها نتيجة لعمليات عقلية داخلية على العكس فالنظريات السلوكية حينما أخذت في حسابها العوامل الداخلية، بالإضافة إلى الظرف الإجتماعي لقد رأوا بأن هذه العوامل الباطنية الداخلية قد تكون نتيجة لتأثيرات تتغير بواسطة بعض العوامل من الواقع، وأيضا من خلال تدعيم أو تثبيط السلوك[1].

وفي الواقع أنه لا يوجد خط قوى فاصل بين هذين الاتجاهين، فدرجة التطابق محتملة، بينما بعض النظريات النفسية ربما تتلاءم أكثر مع ما يدخل ضمن الإتجاهات النظرية ،فهناك من السيكولوجيين الذين أعطوا وزن للارتباط البيولوجي بأعمال العقل، وربطوا بين أنواع السلوك وبعض الأفعال الذهنية (السلوك العقلي) مع مثلا العامل الوراثي والعامل العصبي (فهذه الأبحاث في بعض الأوقات تكون مجالا خصبا للدراسة في علم النفس)، والبعض الآخر يؤكد على أهمية العوامل البيئية التي تصبح أكثر اقترابا من النظريات السوسيولوجية،أيضا فالواضح أن النظريات في علم النفس لا بد أن لا تدرس منعزلة عن بعضها البعض، لذلك فهي لا بد أن تقدر ضمن أراء شاملة للسلوك الإجرامي ككل[2].

يعتقد أصحاب هذه النظريات أن شخصية الفرد لا تتأثر كثيرا بالوراثة أو تكوين الجسم، بل تتأثر إلى حد كبير بالعوامل النفسية التي تتكون خلال مرحلة الطفولة المبكرة نتيجة العلاقات الخاصة والتصرفات المتبادلة بين أفراد الأسرة، إذ تبقى رواسب هذه الحوادث عالقة بشخصية الفرد أو تعزز جذورها في حياته العاطفية، وتصبح دافعا لا شعوريا لسلوكه وتصرفاته.

فإذا كانت مثلا حياة الطفل العائلية قاسية ومليئة بالمنغصات فإن أثر ذلك قد ينعكس على حياته المستقبلية، مؤديا إلى انحرافه وارتكابه للجريمة، فالجريمة هي تعبير عن طائفة غريزية لم يجد لها مخرجا اجتماعيا، فأدت إلى سلوك لا يتفق والأوضاع التي يسمح بها المجتمع[3] .

ومن النظريات السيكولوجية التي بينت حقيقة السلوك الإجرمي وكذلك من خلال محددات ومكونات الشخصية للأفراد نجد أن هناك مؤشرات تؤثر على شخصية الإنسان تنقله من حالة إلى حالة، فبعض البحوث تستعمل نماذج الإختبار الذي يقيس درجة الذكاء وبعض البحوث الأخرى تركز على السلوك الخصوصي للشخصية من خلال علاقة الفرد المنحرف ببلوغ الجريمة المرتكبة وأيضا جرائم الانحراف النابعة من اتجاهات السلوك غير الاجتماعي أو الأشخاص الذين لهم شخصية غير اجتماعية و سلوكهم غير الاجتماعي الذي يغلب عليه التهور والاندفاع[4].

فالنظريات السيكولوجية كذلك تعتبر العوامل البيولوجية والظروف المحيطة بالحدث مهمة لشرح ومعرفة طبيعة السلوك الإجرامي والدوافع المؤدية له، فكثير من البحوث في الميدان النفسي والعقلي اهتمت بالعوامل العقلية والنفسية المتصلة بحدوث السلوك الإجرامي،والتي من خلالها نتمكن من تفسير وتحديد العوامل ولأسباب الحقيقية الكامنة وراء حدوث الكثير من الجرائم.

وباختصار فأن النظريات النفسية تركز أبحاثها حول فهم السلوك المنحرف من خلال الشخصية وتكوينها، وطبيعة القوى الفاعلة فيها ونركز في هذا المجال على النظريات الحديثة العهد نسبيا وتكون كالتالي:

1-نظرية المدرسة الكندية :

للمدرسة الكندية نظريتان في ميدان دراسة الأحداث المنحرفين وعلاجهم، فالنظرية التي اهتمت بالسلوك المنحرف وفهمه بفئاته المختلفة فيمثلها " نوال مايو " وهو ينطلق في عرضه لفئات المنحرفين وتطورهم نحو الانحراف من نتائج علم النفس المرضي الذي توصل حسب رأيه إلى تتميز فئتين أساسيتين من الاضطراب هما :

لفئة الأولى : وتتمثل في مجموعة الأعصبة التي لا تحرم الأنا من تماسكه ووعيه ونشاطه مما يمكن من مواجهة متطلبات الحياة اليومية ولو ببعض العناء ، فالأنا الواقع تحت وطأة

الصراع يحتفظ بشكل ما القدرة على القيام بوظائف رغم إفلاتها جزئيا من سيطرته، كما يحتفظ بصلته بالواقع رغم الشوائب الذاتية[5].

الفئة الثانية : وهي الفئة المقابلة للذهان، وتتكون من مجموعة من المنحرفين المكررين للسلوك الإنحرافي بشكل دائم، والذين يشكلون الزبائن المعتادين للسجون، حيث يصل الأنا عند هؤلاء لدرجة البنية الجانحة التامة التكوين، وأن سلوكهم معتاد للمجتمع لدرجة أننا لا نستطيع تقبله.

ولقد تطرق " مايو " لكل فئة في مراحل تطورها كما يلي[6]:

أ-فئة الجانحين المعادلين للعصابين : يبدو سلوك هؤلاء مستقلا نسبيا ومدفوعا بدوافع خارجة عن إرادتهم ولذلك يظل جنوحهم دائما مثارا لدهشتهم وقلقهم، ويتميز هؤلاء بمستوى معقول من الاندماج الإجتماعي، ولكنهم لا يفلتون تماما من نتائج المشكلات التي تصادفهم ، وقعوا منذ البداية ضحايا سلسلة من الصدمات أثناء تجاربهم اليومية في مراحل أساسية من حياتهم ،ويبدو أن الواحد منهم يقع أسير عملية من التكرار القهري الذي يبدأ داخل الأسرة في الكثير من المجتمعات.

لذلك فإن الحديث عن العنف لا يمكن أن يتم دون الإشارة إلى العنف الأسرى والذي يعد مثالاً للسلوك الذي أعتبر تاريخيا كجرائم عنف خطرة، والعنف الأسري يثور في الأوساط الأسرية التي يفتقد الأفراد فيها إلى النفس الأسرى ،الدعم الأسرى، الثقة، الحب...لذلك فكثير من الأشياء داخل الأسرة تعد قضايا داخلية مرتبطة بشخصية الأسرة (مشكلة داخلية) وليس هناك نظام قانوني يتضمن ذلك لا في النظام الرماني القديم ولا النظام الانجليزي أو القوانين الأوروبية في الماضي البعيد.

فالآباء عادة لهم حقوق خاصة وكلية على أبنائهم قصد التأديب ،وهذه الحقوق التي تسمح بموجبها توقيع عقوبة جسدية لكن شريطة أن لا تؤدي إلى كسر أو تشويه أوقتل... الخ[7] .

فالكثير من الضحايا يعانون من حالات القلق المتكررة ويشعرون بالذنب ويعتقدون أنه كان عليهم أن يكونوا على حذر وعناية بأنفسهم أكثر والبعض الآخر من الأفراد يبقى الخوف ينتابهم

من جراء الأفعال الجرمية التي قاموا بها كالسطو والسرقة وغير ذلك، ويصبح التفكير في هذه

المشكلة مستحوذاً على عقله كلية ويشكل له هوساً وربما ما يفرض عليه أن العادات المتكررة أو نظام الطقوس الذي ينتمي إليه، الذي يدل على التشويش بالنسبة إليهم وأن هؤلاء سوف يبقون في عيش تحت وطأة هذه الحالة ومخلفاتها[8].

بشكل عام البحوث وجدت أن الخبرات المتصلة بكون الفرد قد إرتكب سلوكا مخالفاً للقانون كالسطو أو السرقة ،فله تأثير عميق على بعض الأفرد وأسرهم وأيضاً يؤدي إلى خفض المعدلات العالية لردود الأفعال أين يتم رمي العائلات خارج إطار التوازن والذي يؤدي إلى إلحاق الضرر من خلال تصرفات الأشخاص، فالبعض يشعر أنه يعاني من ضغوطات لبعض فيتوقف عن العمل بسبب أنهم أصبحوا يشعرون أنهم غير قادرين على التركيز ،والبعض أصبحوا مقتنعين أنهم أصبحوا غير قادرين على العيش والحياة في نفس المنزل فيحدث الطلاق أو المغادرة للأسرة ...الخ، فأفراد الأسرة في بعض الحالات يوبخون بعضهم البعض وتقع بينهم مشكلات كثيرة ومعقدة[9].

ب- فئة الجانحين المعادلين للذهان :

تقدم هذه الفئة وجهة مغايرة تماما للأولى، وهؤلاء أشخاص يتبين الأنا عندهم مباشرة الاتجاهات المعادية للمجتمع، وتستقطب هذه الاتجاهات كل شخصية مسخرة السلوك لخدماتها، حيث يشعر الواحد من هؤلاء أنه ضحية بطش اجتماعي، وهكذا يجد المنحرف نفسه نتيجة للنبذ خارج دائرة الإنتماء الإجتماعي الذي يؤمن القيمة والإعتبار لصاحبه لأن يبني عالما بديلا عن عالم الأسرة، وهوعالم العصابة الجانحة.

والذي يؤخذ على هذه النظرية هو أنه لم يشخص وظيفة التدعيم على المستوى الإجتماعي، وربما يرجع ذلك إلى كونه يريد نفي المسؤولية عن المجتمع في توليد السلوك المنحرف والمضطرب، ويضاف إلى ذلك أن تقسيمه المنحرفين إلى فئتين يظل دون مستوى الإحاطة بطاهرة انحراف الأحداث وأشكالها المختلفة.

2- نظرية المدرسة البلجيكية:

لقد اهتمت هذه المدرسة بقياس عدة جوانب مختلفة لجنوح الأحداث وخطورة التوجه نحو الإنحراف كنشاط أساسي عند الأحداث وقد تم إجراء القياس عن طريق استعمال مجموعة الروائز الإستقطابية خصوصا و روائز تبصر المتون الذي من خلاله توصل إلى مقياس تصنيف المنحرفين تبعا لدرجة خطورتهم، وقام انطلاقا من هذا السلم التصنيفي بتصنيف المنحرفين الصغار الذين ألفوا فعل السرقة إلى أربع فئات أساسية، كل اثنين منها تشكلان قطبين متعارضين على نفس المحور وتكون كالتالي [10]:

-السرقة بدون دلالة منحرفة تقابلها السرقة كأسلوب حياة يتخذه الحدث لنفسه.

-السرقة العصابية تقابلها السرقة كأسلوب غير شرعي وقد ينتهي هذا الأسلوب حتما بوضع صاحبه في حالة صراع مع المجتمع، ولذلك يتوجه الحدث السوي إلى التكيف ويتجاوز تصرفاته هذه من أجل الحفاظ على علاقته الإيجابية مع الآخرين .

ويتعلم التضحية برغباته في الحصول على تعويض بديل من المكانة والاعتبار اللذين يحظى بهما من قبل الجماعة .

أما في حالة الاضطراب ونتيجة لعدم توفر التعويض المتكيف (إهمال الوالدين، نبذ، حرمان، قسوة أو اضطرابات نفسية ...الخ) فقد يتحول الأمر من فعل عابر إلى سلوك أساسي في إشباع الرغبات، وبالتالي يتحول من سرقة ذات معنى إيجابي إلى نمط منحرف عن الواقع.

فحياة الأسرة تعلمنا أن الخزي والعقاب ممكن أثناء إبقاء رابطة الاحترام، فهناك فرضيتان تبينان لنا مايلي[11]:

أولاً : أن الأسرة هي أكثر العملاء فعالية بالنسبة إلى الرقابة الإجتماعية في أغلبية المجتمعات عادة بسبب هذه السلوكات

ثانياً : فهذه الأسرة التي هي غير متكاملة بدلاً من إعادة التكامل بالنسبة إلى مفاهيم أو مبادئ العقاب التي لم تعرف عن الخطر المترتب عن العقاب ضمن الاستمرارية ، فهل الأسر هم في رحاب الحب والأمان والدفء، وهل هم يضمنون التنشئة الإجتماعية لأبنائهم داخل أسرهم.

أيضا فإن التضاد بين الاستماع والفرح في الحالات العادية للإباء مسموح وأن الألم الناتج يصبح مؤقتاً خارج عن النطاق فهو يصبح ضروري أو أساسي، فإذا كان الطفل يخاف باستمرار ولا يكون آمن في علاقاته مع آبائه أو قلق بشأن العلاقات مع أبائه فإنه يمكننا الاستعانة بالتقنيات والأدوات التكنولوجية المسموحة لإقرار الدليل عن حقيقة تلك التصرفات والسلوك من خلال الجواب عن تلك الأفعال أو ردودها[12].

ويؤخذ عل هذه المدرسة الاعتراف بأهمية البعد الذاتي العلائقي، ودراسة الشخصية الجانحة إلا أنه من غير الممكن الإحاطة بظاهرة الانحراف إلا بالتأكيد على البعد الثالث الرئيسي فيها وهو" البعد الإجتماعي" والذي بدونه تظل الأبحاث قاصرة على بلوغ مقاصدها.

3-نظرية التحليل النفسي والسلوك المنحرف :

يبدو أن لإسهام نظرية التحليل النفسي في مجال تفسير السلوكين الإجرامي والمنحرف هو في الواقع إسهام نسبي محدود[13] سواء ما جاء منه في حقل البحث عن السبب أو في حقول معاملة المذنبين والمنحرفين ويظهر ذلك من خلال ما يلي[14] :

-إن هذه النظرية ترى أن السلوك الإنساني برمته ينطلق بناء على محركات بيولوجية فطرية صرفة تعرف بالغرائز، والواقع أن مثل هذه الغرائز ليس لها وجود فعلي ثابت غير متطور، و من خلال التطور الذي يحدث على مستوى التغيرات الكلية للإنسان فهناك نمو سيكولوجي وعاطفي وعقلي، الذي يتحدد من خلال زيادة الذكاء والنمو العاطفي، كما أن عمليات التنشئة والتربية التي يعرفها الأطفال يكون لها الأساس في النمو المعرفي والذكاء والإبداع عند الطفل، فمنذ المراحل الأولى التي يبدأ فيها الطفل اللعب لا بد من بذل العناية الكاملة الخاصة به، سواء الصحية أو النفسية أو التعليمية، وذلك من أجل تقوية إحساسه وثقته بنفسه وتنشئته تنشئةً إيجابية، ويلاحظ خلال هذه المراحل العمرية تغيرات أثناء مراحل نمو الطفل حتى يصبح له استعدادات إبداعية في حقول عمل متعددة[15] .

-إن هذه النظرية تعتمد على خبرات الطفولة الأولى كحجر أساس في تفسير تطور الشخصية، والواقع أن مثل هذه الخبرات يصعب متابعة أثارها في تشكيل شخصية الفرد بعد فترة طويلة، وذلك من خلال مراحل الحياة المتأخرة.

-أن هذه المدرسة تركز بشكل كبير على أهمية الجنس والغريزة الجنسية والبواعث الجنسية، حيث تفترض أن للغريزة الجنسية الدور الأول في تحريك بواعث السلوك الإنساني وتكوين اضطرابات الشخصية،ولقد قسم فرويد الشخصية إلى ثلاثة أجزاء وهي : الأنا، والهو، والأنا الأعلى، فالهو هو منطقة اللاشعور (العقل الباطن)، ويدخل ضمنها كل ما يتصل بتلبية الحاجيات البيولوجية الأساسية ، كالأكل والشرب، تلبية الرغبة الجنسية ...الخ ، وكلها موجهة بواسطة الرغبة، فهي منطقية تبحث فقد على تلبية الرغبة المطلقة مهما يكلف ذلك من خلال السلوك الاجتماعي الفردي الغير واضح، وهذا السياق الذي يحتاج إلى إرضاء فوري والذي لا يحمل أي حقيقة، إنها جزء من الشخصية التي يحملها كل مولود والتي تحمل معها كل الرغبات، مهما كانت طبيعة المجتمع الايجابية أو السلبية (خاطئة أو صحيحة)، وبالنسبة إلى هذا المدى قال فرويد أنها تحتاج إلى كبت وكبح أو رقابة من طرف ID الذي يخضع لـ Super ego وego.

فالأنا لا يكون موجودا أثناء الميلاد عند الفرد، لكن الشيء الذي يتعلمه الفرد بشكل واعي، وكذلك البعض يكون بشكل غير واعي (أي التعليم الفردي) والذي يحدث هو أن هناك مزاج مرتبط برغبة شديدة بالنسبة إلى ID مع حقيقة ماذا ربما سيحدث إذا لم تكن هذه الأخيرة مراقبة، وكذلك هناك أيضا معرفة حقيقة التصرف الأفضل من أجل خدمة ID.
فالرضيع يتعلم أن هناك غذاء فقط بعد البكاء، أما الطفل فيعلم أنه من أجل الحصول على الأشياء لا بد من ظرف معين يؤدي معطى ID إلى العقاب، أو عدم إرضاء، وأيضا كذلك ربما لا يشبع رغباته من أجل تفادي هذه النتيجة أو العاقبة فمثلا أنا الطفل ربما يرغب في البسكويت لكن تأخذ جوابا من خلال العقاب أو عدم الرضاء، فالأجوبة، الرغبة في الحصول على البسكويت قد حصلت عن طريق عدم الكراهية، وأيضا الطفل ربما يقرر أن أخد البسكويت ليس جديرا بالأخذ، فالأنا لقد تطور وتعلم كيف يعمل مع ID حول جاهزية الفعل، ببطء، فالأنا يتطور ويصبح يراقب مزاج ID فالأنا لأعلى هو الجزء الأكبر من اللاشعور في الشخصية، ربما يتضمن عناصر الشعور، فمثلا قواعد الأخلاق والآداب، لكن فإنها في الأساس غير شعورية ضمن عملياته، أنه الضمير الذي هو موجود ضمن منطقة اللاشعور العقلي، فالأنا الأعلى يميز السلوك الاجتماعي الكلي والأشخاص المتوافقين مع المجتمع[16] .
ويذهب فرويد في هذا المجال إلى القول بأن الشخصية بناء نفسي يتكون من ثلاثة أقسام[17]تتمثل في قسم الذات (الهو) وقسم الأنا وقسم الأنا الأعلى، حيث يرى بأن تكامل الشخصية واتزانها يتوقفان على تنظيم قوة الصراع الناشئ بين القوى الثلاث التي تمثل جوانب الشخصية وعلى الأنا أو الذات العاقلة أن ترضي الدوافع الفطرية وتحقيق صالح المجتمع، من ثم يترتب عليها عدم شعور الفرد بالذنب الناشئ عن سخط الأنا الأعلى، فإذا نجح الأنا في مهمته التوفيقية اتجهت الشخصية إلى الاتزان والسوية، وان فشل في ذلك اختل توازن الشخصية وكانت النتيجة اضطرابا عصابيا وسلوكا معاديا للقواعد الإجتماعية وهو ما يعرف بالسلوك الإجرامي والإنحرافي.
وإلى ابعد حد، فأن أغلبية المجرمين المشار إليهم في السياق التحليلي النفسي فأنهم أشخاص غير عاديين تزداد مشكلاتهم السلوكية أكثر فأكثر مع تزايد حدة الصراع (فهناك أشخاص يعانون من مشكلات الشخصية، كالعصابيين، وقد يستخدم هذا الاتجاه التحليلي النفسي ، حيث بالنسبة إلى تحليل ومعرفة سلوك بعض المجرمين العاديين، فأحسن طريقة لعلاج المجرمين العاديين المرتكبين لجرائم جنح يتطلب معرفة كامل شخصيتهم بما في ذلك الأنا الأعلى، وأيضا باقي ما يتصل بشخصيتهم، فقد لا توجد مشكلات مرتبطة بشخصية المجرمين العاديين رغم القيام بسلوك إجرامي، فهذا يعنى أن هناك علاقة بين الشخصية والمحيط الذي يعيش فيه هؤلاء وكذلك تنشئهم الاجتماعية، لأن البعض قد يرى أن نوعا من السلوك الذي قد يعد جريمة يعد سلوكا عاديا عند البعض الآخر وهو سلوك مقبول فالبعض لا يتألم من جراء سيرته الإجرامية، وهذا لا يعني أن هؤلاء الجانحين يريدون ارتكاب أي نوع من الجرائم، لكن المشكلة تكمن في تنشئتهم التي تبيح لهم بعض التصرفات التي هي منبوذة من طرف المجتمع كله، كما أن المجتمع ليس كيانا واحدا متجانسا بل هناك إشكالية تعدد الثقافات التي تؤدي وظائف كثيرة وما يترتب عنها من تباين السلوكات واختلافها، والتي كون أن البعض منها ينتهي بالأفراد إلى الانحراف والإجــرام[18].
فالشخصية في النهاية تأخذ عدة تغيرات مقارنة بالسنوات الأولى التي قد تكون قريبة جدا من العنف وبالتالي إمكانية الخطورة، فهذا هو نمط الشخصية التي أشار إليها مكاو(Macko personality and dangerousness) والتي تكون لها علاقة بجنس المجرم، فهو يرى أن هذه الشخصية ميالة إلى العنف بشكل أكبر ،هذا في مراحل عمرية مبكرة وخاصة بالنسبة إلى جماعات الرفاق حيث يلاحظون أن هناك مراحل تغير في حياتهم، ونتيجة لما يتمتعون به من طاقة جسدية في هده المراحل العمرية[19].

4- المشكلات الإنفعالية وانحراف الأحداث :

تعتبر دراسة الانجليزي " سيرل بيرت " من الدراسات العلمية التقليدية الرائدة التي تتناول موضوع المشكلات العاطفية للأطفال لمنحرفين واضطرابات شخصياتهم كأرضية لتكوين سلوكهم المنحرف، لقد وجد " بيرت " في دراسته أن (85 %) من الأطفال المنحرفين يعانون من اضطرابات عاطفية شديدة [20].
وفي دراسة أخرى للعالمين " وليام هيلي " (HEALY) و اجتا برونر (BRONNER) من خلال مقارنتهما لـ : 105 من الأطفال المنحرفين بعدد مماثل من الأطفال غير المنحرفين، تبين أن (91 %) من الأطفال المنحرفين يعانون من اضطرابات شديدة في شخصياتهم إذا يشعرون بقلق شديد وتعاسة كبيرة بسبب ظروف حياتهم، بينما لا يعاني مثل هذه الأعراض المرضية النفسية سوى (31 %) من الأطفال غير المنحرفين في المجموعة الضابطة[21].

وفي دراسة ثالثة بحثا " كارل شوسلر (SCHUSSLER) ودو نالد كريسي CRESSEY حالة 113 منحرفا وهي من الدراسات المقارنة بين الأشخاص المجرمين والمنحرفين بغير المجرمين وقد وجد هذان الباحثان أن (42 %) من عينة هذه الدراسات كانت ذات نتائج سلبية حيث لم تفلح في تشخيص وجود اختلافات واضحة بين المنحرفين وغير المنحرفين[22].

كما ظهرت دراسة مما ثلة لكل من " والدو" و" سيمون دينتز" تناولت جميع الدراسات العلمية المقارنة التي ظهرت خلال السنوات (1950– 1965) وقد ظهر لهما أن جميع هذه الدراسات أخفقت في تشخيص وجود علاقة واضحة بين عناصر شخصية الطفل المنحرف من جهة وتكوين سلوكه المنحرف من جهة أخرى[23]،لأن الطفل الذي يشعر بطبيعة وحسن أخلاقه وسلوكه يظل سويا وقلما يصبح منحرفا في مستقبل حياته، ويعمل على الابتعاد عن مصاحبة الأطفال المنحرفين وعدم الاختلاط بهم، وعلى العكس فالطفل الذي كون اتجاها سلبيا عن نفسه أو حين يشعر بأنه طفل منحرف، أو حين يعتبره أهله ومدرسوه أو الأشخاص الآخرون كذلك، فإن شعورا من هذا النوع يساهم في تكوين الانحراف ذاته .

5-نظرية تصور الذات والإنحراف :

ويعتمد هذا التفسير على فكرة " تصور الذات " حيث يتكون الانحراف نتيجة فقدان الطفل لذاته، أو عدم تقديره للذات، أو شعوره بحرمان شديد أو عدم الطمأنينة، وهذه جميعها عوامل نفسية داخلية ذات أثر كبير في تكوين السلوك المنحرف، ففي دراسة مقارنة استخدمت فيها مجموعة من الأطفال المنحرفين بهدف مقارنتها بمجموعة أخرى من الأطفال غير المنحرفين أظهرت لها نتيجة هذه الدراسة أن كلا من السلوك السوي غيرالمنحرف، والسلوك المنحرف يعتمدان إلى حد كبير على تصور الطفل لذاته، سواء كان هذا التصور من قبل الطفل نفسه، أو كان تصوره لرأي الآخرين فيه.

يقول " كراسل جوردون " أن مقدار القلق الذي يتجسد لدى الفرد بشكل خوف من العقاب يتناسب مع مقدار ما تعرض له من فعل خلال فترة تنشئته الإجتماعية المبكرة، وهذا معناه أن الشخص البالغ الذي يندفع نحو ارتكاب الجريمة دونما تردد لاشك أنه شخص لم يعاقب في طفولته العقاب الكافي عن أفعال إنحرافية قام بها خلال تلك المرحلة المبكرة من تنشئته الاجتماعية[24] فهو شخص لم يعد يشعر الآن بأي قلق أو خوف من العقاب حين يفكر في ارتكاب أي فعل يخالف القانون.

ثانيا: النظريات الإجتماعية

إن علماء الإجتماع على اختلاف نظرياتهم لا يختلفون في التأكيد على البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد كعامل جوهري يسهم إلى حد كبير في تكوين السلوك الانحرافي، فهم يستخدمون الثقافة والنظام الإجتماعي والعمليات الاجتماعية كمحاور أساسية تدور حولها غالبية بحوثهم ودراستهم العلمية في تسيير طبيعة السلوك الانحرافي، وهم في هذا يرون أن السبب لا يخرج عن تلك الأرضية المشتركة التي تمثل البيئة غير الملائمة بمعناها الواسع وكيف يمكن أن تؤثر مثل هذه البيئة على بلورة سلوك الفرد بصورة مباشرة أو غير مباشرة ،الأمر الذي قد يدفع إلى ارتكاب الجريمة أو السلوك المنحرف[25].

وترى معظم النظريات الاجتماعية في تفسير السلوك الانحرافي أنه يتعدى السلوك الفردي بدوافعه السوية منها والمرضية، ولا يمكن فهمه إلا من خلال دراسته بنية المجتمع ومؤسساته ، وقد يكون للعوامل الذاتية دورها إلا أن تحديد الانحراف يبقى أصلا أمرا اجتماعيا.

وسنحاول فيما يلي التطرق إلى أبرز النظريات الإجتماعية المتعلقة بالإنحراف والتي تكون كالتالي :

1- نظرية دوركايم:

فالجريمة أو الانحراف كما يراه دوركايم هو ظاهرة ينشأها المجتمع ذاته وذلك نتيجة بعض الأنماط السلوكية التي يعتبرها أفعالا منحرفة خارجة على متعارفات المجتمع الشائعة.

ويقدم دوركايم تفسيرات خاصة عن الجريمة والسلوك الإنحرافي نوجزها كالآتي[26] :

- الجريمة ظاهرة لا يمكن إغفال تصاعد معدلاتها بشكل هائل، فمنذ بداية القرن التاسع عشر عرفت معدلاتها من الناحيتين الكمية والنوعية درجة تسارع تفوق الحدود المألوف في المجتمعات الإنسانية

-الجريمة ظاهرة مرضية تشكل في طبيعتها عدوانا على المشاعر الجماعية أو على الضمير الجمعي .

-تصبح الجريمة ذاتها جزءا من الحياة الجماعية المرتبطة بهذه الحياة ارتباطا وظيفيا معينا .

-أن سوية المجرم غير مرتبطة بسوية السلوك الإجرامي، لأن سوية السلوك لإجرامي يشكل ظاهرة اجتماعية اعتيادية مرتبطة بتركيب المجتمع للإنسان ذاته .
وعندما تعود إلى الأعمال التحليلية الدوركايمية بالنسبة للعقاب فإن وجود الضمير الإجتماعي والتضامن - قوة الضمير الجمعي - تصنع العقاب الذي لا يمكن تجنبه أو تحاشيه، وهو مهم لإرساء وتقوية الضمير والروابط الاجتماعية.
وبالطبع فالعقاب ليس هو الإجراء الوحيد الذي يمكن فعله فالدين والتربية، الحياة الأسرية كلها مؤشرات تقوي الضمير الجمعي وتزيد الروابط الإجتماعية في حين أن العقاب الرسمي لقد أعطي له حيز خاص في التحليل لدوركايمي، وحتى الآن يعتبرون مقاربة دوركايهم حول العقاب ودوره بدون إرتباطه بأي نوع خاص من المجتمع وطبيعة وحالة التطور الإجتماعي، فهو يقر أهمية أنظمة العقاب، ويؤكد على أنه لا بد أن يتغير كما يتغير المجتمع (بمعنى أن قواعد العقاب تتغير بتغير المجتمع) .
فنلاحظ أن العقاب أصبح أكثر أهمية من إختيار وإقحام الضمير والنظام الاجتماعي في المجتمعات الأقل تعقيداً أين تكون أقل تطورًا لتقسيم العمل، رغم أنه أثناء تغير طرق العقاب من وقت إلى آخر، فالوظيفة الأساسية للعقاب تبقى حاضرة وثابتة رغم الضمير الجمعي لأفراد المجتمع والجماعة، فالعقاب كمفهوم إجتماعي فهو سلوك لا يتغير داخل المجتمع بمعنى أنه حق ثابت في المجتمع فهو جزاء من جنس السلوك المنحرف الذي لا بد منه[27] .
فسوء معاملة الأطفال (إساءة، شتائم، سباب) لقد تم وصفها على أنها أي شكل من أشكال سلوك المراهقين والذي بموجبه يسبب الاذاء للأطفال والمحدد من خلال أربعة أنواع ممكنة كالإهمال العاطفي،الأذاء العاطفي كالإرهاب والتخويف والاذاء الجنسي[28] .
يمكن من خلال تفعيل دور الرقابة النابعة من رغبة الجماعة المحلية أن يحدث نوع من التغير ولو بدرجة طفيفة على طبيعة الواقع الذي تتم فيه مجموعة من العمليات الإجتماعية الغير مرغوب فيها إجتماعياً، لكن بحكم الواقع فالمجتمع يقبل على علاج مثل هذه المشكلات المنجرة عن تحطيم جزئي في بيئة المجتمع وما يترتب عنه من افرازات سلبية تنتهي في كثير من الحالات بإثقال كاهل المجتمع، وبالتالي فالعلاج رغم الكراهية أمر مطلوب وحتمي لأنه في هذه الحالة يعتبر الإجراء الوقائي الوحيد الذي يمكن أن يأمل من قبل هؤلاء الأفراد لأن يصبحوا إجتماعيين مثل غيرهم أو عدم وقوعهم في بيئة المجرمين[29].
فهناك مسؤولية كبرى لا بد أن تتخذ وأن تشارك فيها كل القطاعات والمؤسسات المعنية والتي ترتب توفير حاجيات وتحقيق متطلبات وتطلعات الأطفال داخل المجتمع من طرف أكبر مؤسسة إلى أبسط فعل على مستوى الأشخاص[30]،لكن في ظل غياب هذه الإجراءات وهذا السلوك الإيجابي فإن هناك صدمة ستحدث آثارها داخل هذا المجتمع القاعدي الذي تتخرب فيه قنوات التنشئة والتربية مما يحدث صدمة في ضمير أي فرد داخل المجتمع فيهتز الضمير الجمعي[31]،ومهما تكن حاجات التغير والتطور فإن هناك أثار سلبية أخرى ناتجة عن عدم القدرة على احتواء مشكلات وحاجيات الأفراد داخل المجتمع[32].

2- نظرية روبرت ميروتون :

توصل " روبرت ميروتون " إلى صياغة المشكلة بناء على العلاقة المتبادلة بين اللامعيارية والسلوك الإنحرافي في سياقها النظري الملائم من خلال فحص ظهور اللامعيارية ونموها كنتيجة حاصلة لعميلة اجتماعية مستمرة وعدم النظر إليها ببساطة على أنها حالة طارئة ،ويمكن القول بأن ظاهرة الانحراف عند "روبرت ميرتون" تتخذ خمسة أشكال أساسية هي[33]:
-الإغتراب أو التمرد على الغايات المفضلة ثقافيا وعدم الاعتراف أو السعي لتحقيقها .
-محاولة تحقيق الغايات المفضلة من خلال أساليب غير مشروعة .
-التمرد على كل من الغايات المفضلة وعلى وسائل تحقيقها معا .
-الانسحاب من دنيا الواقع نتيجة للفشل في مسايرة الواقع والتوافق معه وذلك من خلال الإدمان وتعاطي المخدرات.
-الامتثال المفرط أو الإلتزام المسرف بالقواعد والإجرام والمعايير لدرجة تحول الوسائل إلى غايات.
ولكن تفسير " ميرتون " للانحراف على أنه ينجم عن انعدام التوازن بين الأهداف وأساليب تحقيقها من شأنه أن يجمع بين مجموعة كبيرة من الأنشطة المتباينة داخل إطار تحليلي واحد، مثل الإسراف في احترام القواعد أوالطقوس والانسحاب من الواقع-الانعزال- ...الخ[34] .

ويذهب بعض الدارسين المهتمين بالإنحرف و الجريمة إلى القول بأن " ميرتون " بالغ في التبسط حيث أنه أدرج مجموعة كبيرة من الأنشطة تحت مقولة السلوك المنحرف، دون أن يأخذ في اعتباره وجهة نظر أعضاء المجتمع أنفسهم.

ويمكن القول في هذا السياق أن وضع مارتون (Marton) وصفاً لخمسة أنواع من النشاطات الإجتماعية أو ردود الأفعال من طرف الأفراد الذين ينتمون إلى المجتمع (أي اين يعيشون) هو المطابقة بالنسبة لحادثة رد الفعل، فالأفراد يقبلون الأهداف الإجتماعية وذلك من أجل إنجازها ،وذلك في حالة عدم القدرة أو عدم وجود إرادة واضحة لإنجاز ذلك وهذا وفقا لنظرة مارتون (Marton) [35]،وذلك لأن الأفراد لا يقعون ضمن هذه الأنواع التي يصفها المجتمع على أنها ثابتة في أسبابها، وأنه طبقاً للاحصاءات الرسمية فإن الجرائم ترتكب من طرف مجموعة معتبرة من الأفراد داخل المجتمع مركزين في ذلك على المعرفة من خلال السجلات الرسمية، إن تأكيد هذه الأنواع إنه أقل كثيرا من ما تم تصويره Marton وأن المجتمعات التي تعرف الإستقرار ربما تكون قليلة، بالرغم من المطابقة للأهداف والحاجيات أو الموارد حتى إذا تم وضع الأشخاص في وضعية غير مريحة وغير مرغوبة في المجتمع وأن ذلك إتجاه سائد عند الكثيرين[36].

3- نظرية فريدريك تراشر :

يبين " تراشر" بأن العصبة المنحرفة تنشأ في بيئة اجتماعية ذات خصائص ملائمة لظهورها كغياب فعالية الضبط الأسري بالنسبة للأطفال بوجه عام وزيادة معدلات الإنحراف بشكل كبير، كما يتمتع المجرمون البالغون بمنزلة اجتماعية عالية في مجتمعهم المحلي وتقسي المربين الذين يقدمون أسباب الحماية القانونية للمجرمين وشيوع التعامل بالمواد المسروقة على نطاق كبير[37].

إن سلوك أفراد العصبة المنحرفة كما يراه " تراشر " قد لا يشكل بالضرورة سلوكا منحرفا مخالفا للقانون في المجتمع في جميع الأحوال، فقد يستغرق النشاط الرياضي جزءا كبيرا من سلوك أفراد العصبة المنحرفة أسوة بجماعات اللعب الأخرى، ومع ذلك فإن العصبة تنظيم اجتماعي يهيئ للأفراد أسباب الولاء والانتماء ، وينمي فيهم روح المغامرة وحب الاستطلاع ويقدم لهم بعض المردود المجزئ بشكل أو بآخر.

وبإختصار فإن نظرية العصبة المنحرفة هذه تحاول أن تبرز عامل الضغط والقهر الإجتماعي الناشئ عن حالة الفقر أحيانا كعنصر جوهري في تكوين الانحراف، ولعل هذا يؤكد الدور الكبير الذي تقوم به البيئة في خلق السلوك المنحرف إذ هي تضعف فاعلية الضوابط الاجتماعية التقليدية السائدة في ثقافة المجتمع من ناحية ، ومن ناحية أخرى تساعد على ظهور بعض النماذج الشخصية السيئة التي يحاول الأطفال أن يجدوا جدورها[38]، والعصبة في نظر الباحث تنشأ في بيئة اجتماعية ذات خصائص ملائمة لظهورها كغياب فعالية الضبط الأسري بالنسبة للأطفال بوجه عام[39]هذا بالإضافة إلى ظاهرة الفقر والفساد السياسي الذي يساهم في خلق الظروف والمواقف الملائمة لنشوء الجريمة والإنحراف[40].

فالأطفال من أصل الأسر الفقيرة محتمل أن يصبحوا مخالفين للقانون أو منحرفين لأنهم أقل قدرة على إنجاز أهدافهم وتحقيقها على النطاق الذي كانوا يتمنونه أو يحلمون به وأيضاً بسبب أنهم قادرين على تقييم أهدافهم فمثلا عندما يكون التأثير عالي، فالأطفال الذين لديهم ذكاء منخفض فهم كذلك عرضة لأن يصبحوا منحرفين أو مخالفين للقانون لأنهم ترسخت في أذهانهم أنهم سيفشلون في دراستهم فالأطفال الغير مندمجين فهم أكثر عرضة للانحراف أو مخالفة القانون لأنه لم تقدم لهم الاعتبارات الكافية والوزن الحقيقي الممكن الذي يحتاجون إليه في ظروف حياتهم، فالأبناء الأطفال الذين هم فقراء ولم يجدوا الرعاية وأنهم ضحايا لأسر مفككة عرفت الطلاق بين الآباء أو أن آباءهم غير قادرين على توفير لهم العناية الكاملة لسبب أو لآخر فإن هؤلاء يستفيدوا في حياتهم من دور الرقابة والحماية من الوقوع في السلوك الإجرامي[41]، وبالتالي صار صعباً عليهم أن يتمكنوا من بناء شخصيتهم التي تمكنهم فيما بعد من أن يصبحوا لهم رقابة داخلية يمكن على أساسها دراسة وموازنة ومعرفة وتفادي وقوعهم في الجريمة أو كضحايا إجرام، وبالتالي تجاوز مسار السلوك المقبول اجتماعياً ناهيك عن الأطفال الذين ينحدرون من أسر مجرمة أو كونها سبق وأن ارتكب واحد أو أكثر من أفرادها أو الآباء جرائم وأصبح السلوك الإجرامي معتاد عندهم وقد يكون ربما عامل من عوامل الارتزاق عندهم، فإن هذه الأسر هي عبارة عن مدارس أو مراكز للتدريب الإجرامي وبالتالي فالأطفال يتخرجون بمهارات وخبرات وتقنيات مختلفة من خلالها يتفننوا في ارتكاب الجريمة، فيصبوا مجرمين محترفين في سن مبكر جدا[42].

ومن جهة أخرى أن الانضمام إلى عصبة أغلب أفرادها مجرمين أو منحرفين فإن ذلك يورث اتجاه محاولة اعتياد السلوك الإجرامي،وبالتالي فإنه في هذه الحالات فإن المؤسسات القانونية تفشل في التصدي لمثل هؤلاء الأفراد والتمكن منهم ومعاقبتهم لأن الأمر في هذه الحالة خطير،حيث نجد أن
مثل هؤلاء الأفراد يصبحوا بمثابة النزلاء المعتادين للسجون وهم لا يخجلهم ولا يقلقهم ذلك إذا ما تمت الموازنة بين الفائدة من ارتكاب الجريمة والمدة التي سيقضيها هذا الفرد في السجن[43].
فهناك إشكالية حقيقية وهو أن من الأحداث من يتورط في نوع من الجرائم دون الأخرى ويمكن بصورة مبدئية أن نتعرف بعمق على شخصية وسلوك واتجاهات هؤلاء الأفراد من خلال استعمال طرق التعرف الذكية انطلاقا من التركيز على نسق من المعلومات المتكاملة وخاصة إذا كانوا تحت العناية أو المراقبة، وبإمكاننا بعد ذلك أن نجعل منهم أفرادا أسو ياءا داخل المجتمع[44]، فعلى سبيل المثال فإن إشتراك الفتاه أو انضمامها إلى مجموعة المنحرفين لم يكن على الإطلاق بنفس القوة بالنسبة للذكور، حقاً أن نموذج المنحرفين بصفة عامة هو ما يسلكه الذكور المنحرفين، فمجموعة عصابات الذكور والإناث المنحرفات كعامل مهم في فهم السلوك الإنحرافي رغم التجاهل الذي يكون في كثير من الحالات[45] .
و لقد قام تايلور بعمل تكميلي يشبه عمل تراشر (thracher) وجان كوسكي (jan kowski) فذلك إنعكاسا بالنسبة للنزعة العامة للتقليل وتوسيع الحقيقة أو العوامل ودور جماعة الفتيات المنحرفات (عصابات)، وفي النهاية هو النوع الذي يركز عل أعمال وسلوك المنحرفين الذكور (عصابات) بناء على سلوك الذكور المنحرفين وخبراتهم وإعدادهم وليس بالتركيز على خبراتهم الذاتية[46].
ومن جهة أخرى فنجد كامبل (Cambell) سنة 1990 وكذلك تايلور(tylor) نفسه لقد أبعد دراسته وأعاد دراسة بعض النماذج من نفس الأشكال السابقة (الفتيات المنحرفات) المنخرطات في جماعة (عصابة) التي يتنوع سلوكها الإنحرفي تعاطي المخدرات والجنس ومن يمثلن علاقة قوية مع الذكور[47]، وتبدأ محاولات القتل، الإغتصاب سرقة السيارات، إحراق الممتلكات عمداً، البغاء، بعض الأعمال الحساسة الأخرى (جرائم ذات حساسية وتأثيرسلبي كبيرداخل المجتمع) ضد العائلة مخالفة للقانون كتعاطي السكر، المخدرات، الهرب من المنزل والإخلال بالنظام العام ، الشغب، الفوضى، وما ينتج فيما بعد من حضر لتجوال، وخرق القانون ومخالفته[48].

4- نظرية "كليفورد شو"(SHAW) و"هنري ماكي (MACKAY):

تقوم هذه النظرية على منهج إيكولوجي يعتمد على دراسة الخصائص الثقافية لبعض المناطق ذات المعدلات العالية في الإنحراف والجريمة ،ويرى هذان الباحثان من خلال الدراسة الميدانية التي قاما بها أن بعض مناطق مدينة شيكاغو " CHICAGO" الأمريكية تحافظ على معدلات ثابتة من الانحراف وذلك خلال فترات زمنية متعاقبة رغم ما تتعرض له هذه المناطق من تغيرات ديمغرافية كثيرة[49]، وهما يفسران ذلك بأن الجريمة وانحراف الأحداث تنتقلان ثقافيا من جماعة إلى أخرى ومن جيل إلى جيل آخر بحيث تحافظ الجريمة والانحراف على مستوياتها ويتم هذا الانتقال الثقافي من خلال عمليات ثقافية عن طريق الاتصال الشخصي بين الأفراد وبين الجماعات على السواء .
وفي السياق الإيكولوجي هي دراسة الأفراد والمؤسسات في علاقاتهم بالمحيط (البيئة) فالمدارس الإيكولوجية لها تاريخ طويل من خلال الأعمال التي أنجزت خلال القرن الماضي والتي ركزت في دراستها على الارتباط بين الجريمة والفقر والكثافة السكانية ونوعها، وقد تلجأ إلى استخدام الخرائط والبطاقات التي تعرض التوزيع الكمي للجرائم فهنري مايو Henry Mayhew في الحقيقة درس ايكولوجية الجريمة في لندن في منتصف القرن التاسع عشر ربما لأن هذه الدراسات المتقدمة تحتاج إلى أي تفسير أو شرح نطري واضح.
ومن أجل التوزيع المكتشف لقد أصبح يغطي (يعكر) تعليل الكثير من التفسيرات الفردانية في القرن العشرين، إلا أن هناك من وقت لآخر كانت كإنعاش أو إحياء موضوع اهتمام النظريات الايكولوجية المتأثرة بواسطة نزعة عارمة لربط ارتكاب الجرائم بالكثافة السكانية المرتفعة للسكان وأيضا بالمدن أو الأحياء.
هذا المعتقد العام (الاتجاه السائد) لقد نشأ بواسطة (Ingram 1933) انتهى إلى أن الأحياء الحضرية (العمران) تعد منطلق مهم للتنبأ بارتكاب الجرائم، حينما البعض مثل (كامبل 1993) لقد أوضح أن بعض المناطق وبخصوص عرضه للنشاطات الإجرامية في الاتجاه الظاهرة للدراسة في هذه المنطقة قد يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:
الأولى : كانت من خلال البحوث المتقدمة التي أجريت في شيكاكو (Chicago) مبكرا خلال القرن الماضي والتي كانت تركز على الدراسات في المنطقة أين يقيم المنحرفين الأحداث

(المناطق التي ترتفع فيها معدلات انحراف الأحداث).
فالمفاهيم المتداوية كانت تركز على أن ارتكاب الجرائم يكون مرتبط بالجانب الحضري أكثر منه بالنسبة إلى المناطق الريفية[50]وهذا لا يعني المضي قدما، فتحديد مفهوم الريف والحضر أو المدنية، انه لا يعد واضحا ولا يوجد أساس واضح بدقة لتلك العلاقة بين هذين النسيجين الايكولوجيين اللذان يحتاجان إلى توضيح وتبيان العلاقة بينهما ،إذا رجعنا إلى القرن الثامن عشر الذي بدأ خلالها بتبلور هذا الاتجاه لدراسة اختلاف معدلات الجريمة وتركها في مكان دون الآخر وكون أيضا عواملها تختلف باختلاف مكان ونوع الجريمة فعلى سبيل المثال نجد نوع النشاط الإجرامي يتمركز في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية أو في منتصف القرن التاسع عشر حسب مايو،ولقد أخذت الدراسات اتجاهات أكثر تقدما وذلك من خلال تغير بنية المجتمع أو كذلك أعطاء أهمية للتنظيمات ذات الصبغة الاجتماعية بما في ذلك القانون الجنائي الذي كان له الدور الردعي في معاقبة المجرمين وهنا كان من الأهمية التركيز على المؤثرات أو العوامل الايكولوجية المرتبطة بحدوث السلوك الإجرامي[51].
ربما فيما بعد أصبحت هذه العوامل جاهزة لتدخل في الحساب ضمن المناهج الجديدة التي أقحمت على نطاق واسع من أجل معرفة العلاقة بين العوامل وأسباب السلوك الإجرامي، وأصبحت هناك مراكز للشرطة داخل المدنية متخصصة في محاربة الجريمة وذلك من خلال تطبيق التقنيات الحديثة التي تؤدي إلى فهم البناء الإجتماعي وطبيعة السلوك الإجرامي الحالي وذلك من خلال تحليل المعطيات الجديدة المهمة...الخ
في النهاية أنه من المهم أن يكون لتسجيل الأحداث والوقائع في سجلات بإنتظام له دوره الأساس في معالجة السلوك الاجرامي[52]، بالرغم من دور الجمعيات الشعبية القوية كمحاربة الجرائم في المدن كما أن هذا الدعم كان من خلال المعطيات والإحصائيات وعدد الضحايا المقدم من طرف الشرطة في المناطق التي قد يجرى فيها البحث عن بعض الأشخاص المجرمين فأغلبية بحوث الدراسات الإجرامية بالنسبة لوضعية البيئة ركزت في المناطق الريفية، وفي الحقيقة أن كل التفسيرات حول الجرائم المرتكبة في الأرياف لقد تم تأسيسها من خلال الناقص والمقارنات التي تم تسجيلها في البيئة الحضرية، فعلى سبيل المثال في المناطق الحضرية لا توجد روابط اجتماعية قوية عكس ما هو في الريف، فهناك تضامن وروابط قوية تجعل أفراده يتعرضون إلى فرص أقل لارتكاب الجرائم.
فمن خلال هذه العوامل نستطيع أن تقول أنه من الأهمية أن نعرف العلاقة بين ارتكاب الجرائم والبيئة ومن ثمة بحث العلاقة بين هذين المتغيرين ومحاولة الوصول إلى الإستفادة العلمية من دراسة هذه الروابط[53].
وباختصار فإن محور هذه النظرية يقوم على فرضية " عدم التنظيم الإجتماعي " ولكنها تركز بوجه خاص على أهمية الظروف الاقتصادية السيئة التي تتميز بها بعض المناطق الحضرية في المدن الكبيرة حيث تصبح مثل هذه الظروف السيئة عوامل جوهرية تقود إلى معاناة الأفراد وصراعهم الطويل لتحقيق طموحاتهم في الحياة والتي غالبا ما تقودهم إلى الانغماس في السلوك الإجرامي والانحرف كبديل غير مشروع لتحقيق طموحاتهم المشروعة، وعلى العموم فإن هذه النظرية تفترض أن السلوك المنحرف سلوكا مكتسبا بالتعلم ولذلك فهي تؤكد على إمكانية انتقاله بعملية انتقال ثقافي يجري من خلال اتصال شخص بين الأفراد والجماعات، أو عبر قنوات اتصال أخرى بسيطة أو معقدة ،وفي إطار ظروف ايكولوجية ذات خصائص اجتماعية وثقافية واقتصادية تسهل عملية مثل هذا الإنتقال وتثبت أسبابه وتقوى دعائمه واستمراره[54].
كما أن الإتجاه الايكولوجي الإجتماعي يوظف لدراسة كيف تتأثر العلاقات بواسطة ظروف خاصة أو بيئية، والجرائم هي من بين التوقعات المختلفة الناتج عن الإتجاه الايكولوجي الإجتماعي لأن الجريمة محتملة الوقوع في أي بيئة وفي أي وقت وبالتالي فهي تأثر في البيئة الايكولوجية[55]، وأن البنية الفوقية للدراسات الايكولوجية للجريمة كما هو معروف من قبل في مدنية شيكاغو أوضحت كيف يتصرف أفراد الجيرة وكيف تكون سلوكهم وكيف تغيرت مدينة شيكاغو التي كانت من أقدم المدن التي جربت فيها برامج سوسيولوجية من طرف علماء اجتماع، وقد أنشأت اتجاهات جديدة للدراسات النظرية سنة 1982 وهي في مرحلة متأخرة كثيراً كما كان يجب أن يظهر أثناء أو قبل الحرب العالمية الثانية، لكن لأسباب كثيرة لم تتبلور الاتجاهات النظرية في هذا السياق الذي ظهر سنة 1982 .
فعلماء الإجتماع في هذا البرنامج فهم الآن يلاحظوا كعناصر لمدرسة شيكاغو حول الجريمة، فالسؤال المركزي لهذه المدرسة حول الجريمة هي لماذا بعض المناطق تكون معدلات الجريمة فيها مرتفعة في مناطق معينة دون أخرى،

فهي خلال الدراسات الايكولوجية أو القوى (المكونات) الايكولوجية تمكن علماء الإجرام فهم دور البيئة في النشاطات الإجرامية[56].

في هذا الاتجاه أن أبحاثMckay and shaw تركزعلى أنه بدلاً من الجهد المبذول من أجل فهم الطبيعة الايكولوجية للجريمة فالبرغم من ذلك فإن السؤال الأساسي لقد تم التطرق إليه وهو كيف يمكن لمنطقة ما بسبب ظروف جديدة أن تصبح مساعدة لنشوء السلوك الاجرامي من طرف الأحداث.

فنجد shaw and Mekay حددوا عدد السلوك الايكولوجي داخل المنطقة المتحولة (نوع من السلوك الجديد) والتي ربما تجنبنا هذا السؤال حول ما يتصل بالانهيار أو التقسيم الفزيقي أو إهمال العمارات واختلاط السكان وتنافرهم كالجماعات والإثنيات المختلفة، أو أن تظهر هناك حركة عالية للسكان وكذلك الجيرة بالإضافة إلى المعدلات المرتفعة من الفقر.

ولقد إختلف الباحثون حول السلوك الايكولوجي الذي يمكن أن يعطل النظام أو التنظيمات الاجتماعية، ونعني ذلك خلق نوع من الفوضى التنظيمية لأجل فكرة تتداخل مع قدرات المجتمع والوصول إلى الأهداف، فعندما لا نجد استقرار السكان مرتفع فإن الجيران يكونوا أقل احتمالاً أن يعملوا وأن يثقوا في بعضهم البعض، أيضاً هناك احتمالات ضعيفة أن يقدموا حماية كاملة لبعضهم البعض ،فالمؤسسات الإجتماعية كالمدارس والمنظمات الإجتماعية التي تساعد على إيضاح الرؤى للشباب تجاه المشكلات التي تنشأ ويمكن لهم أن ينسحبوا من بيئتها إذا ما توفرت لهم الفرصة الأولى فنحد shaw and Mekay قد اعتقدا بأن هناك علاقة بين وجود منحرف واحد وسبب وطبعة الإجرام، وتختلف هذه المعدلات بإختلاف التأثر لهؤلاء الأحداث المنحرفين بمجموعات أخرى، كما أن اختلاف أفراد العصابة أو المجموعة المنحرفة يؤدي إلى تنمية ثقافتهم ويصبح لهم مفاهيم ومصطلحات جديدة تنتقل من جيل إلى جيل والتي يمكن أن يطلق عليها بالمكونات الجينية التي تدخل ضمن الإنتقال الثقافي[57]، ويؤثر على ذلك مجموعة من العوامل الايكولوجية المتداخلة والمترابطة التي تؤثر على بعضها البعض والتي تكون مسؤولة عن معدلات السلوك الإجرامي والإنحرافي وهذا حسب الشكل التالي الذي يوضح هذه العلاقة الترابطية.

Colective efficacity

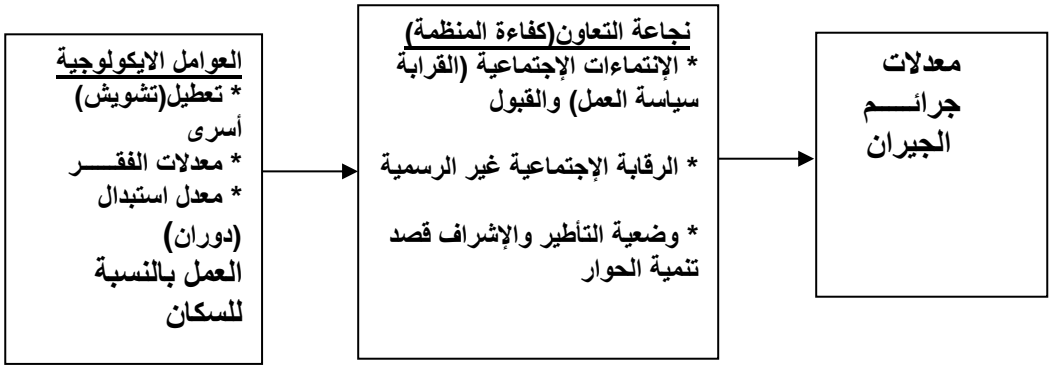

مع العلم انه عندما يكون هناك قصور في التفاعل الإجتماعي فان السلوك الإجرامي والإنحرافي يظهر أيضا بسبب الفوضى الإجتماعية الناتجة عن قصور وسلبية الفعل والسلوك الايكولوجي وذلك وفقا لنظريات تنمية المناطق الحضرية المركزة .

أيضا فإن فهم العائلة أو الأسر يعد جد مهم لذلك فهي تخضع حسب بنيتها للتغير المعتبر طبقاً للدور الأسرى كمعطى متصل بالبحوث حول الإجرام التي أخذت (تتغير وتتنوع) أشكال متعددة، وقد اقترح مبكراً فيما يخص التأثر بالمجتمع أن العمل في حقل الإجرام بين أن انهيار الدور الأسري يؤدي إلى المساهمة في نشوء السلوك المخالف للقانون، ويمكن أن يلخص ذلك تحت أربعة أشكال هي[58] :

- نوعية الأبوة والأسرة المسيئة أو الأسرة البذيئة، فكثير من العمل أعتبر أنهما من بين هذه العوامل تم التركيز عليه في البداية كمدخل لإمكانية فهم السلوك الانحرافي للأحداث والطريقة المعتبرة التي أظهرت بوضوح نفسها على أساس أنها متنوعة.
- لا بد كذلك من اختبار الدليل الإجرامي على الدور الأسري كعامل متوقع من السلوك المخالف للقانون .

- إن تفسير وشرح الجانب السياسي المتميز والذي تم إدراجه ضمن هذا المعطى (دليل، إثبات) والأنظمة التطبيقية التي تنبع انطلاقا من هذا التفسير أو الشرح باعتبارها أدوات يمكن الاعتماد عليها لمعرفة تأثير السياسات الجنائية على السلوك الإنحرافي للأحداث .

- فإنه خلال القيام بإجراءات أو أفعال معينة فإنه لا بد من توخي الحيطة والحذر تجاه الإنحياز الاديولوجي للفرضات التي تعطي صورة سيئة على حياة الأسرة والتي أصبحت مثبتة بأحكام في هذه المناقشة، وعلى هذا الأساس يمكن طرح السؤال الذي مفاده إلى أي درجة يمكن أن تكون الأسرة مهمة وشديدة التأثر بالبيئة.

نجد أيضا أن كل من Shaw and Mckay بينا بأن المجتمع الذي يعاني من الاضطرابات واللاتنظيم الاجتماعي، كان ذلك مؤسس على فرضية مفادها أن الجريمة ترتبط دائماً بواقع الرقابة الاجتماعية الضعيفة[59]،فنظريات الرقابة أصبحت لها أهمية كبرى عند Travis Hirschi وذلك من خلال ما ورد في كتابة الذي يشرح فيه أسباب انحراف الأحداث وذلك في سنة 1969 حيث يقوم أنه مهم جداً أن نشرح ونبين ما هي الدوافع والأسباب التي تؤدي بالأفراد وبالأخص الأحداث لأن يصبحوا منحرفين أو يتصرفون بطرية منحرفة، وأن الإنحراف لم تسببه المعتقدات التي ستعلم الإنحراف، لكن ذلك يرجع إلى غياب الاعتقاد الفعال الذي يمنع الإنحراف[60] .

كما أن عدداً كثيراً من التقارير التي تبين على نطاق واسع العنف والعراك الذي يحدث من طرف الأحداث والذي قد يتطور عند نقطة معينة ليصبح سلوكاً انحرافياً، فأعداد كبيرة من الأحداث الذين يرتكبوا سلوك العنف الجنسي وبالتالي يصبح اتجاها سائداً تغذيه مجموعات من الأفراد القادمين من أسر الفقراء، والذين لهم سلوك غير اجتماعي، ومن جهة فإن هناك بيئة مجهزة بمعدات ومصادر تكنولوجية تحرك في الأحداث الميل إلى الخروج من دائرة السلوك الإجتماعي إلى دائرة الانحراف[61].

فأغلبية الأفراد الأطفال الذين هم مفرطين في الإنحراف السلوكي هؤلاء يشكلون الخليفة السلوكية بالنسبة للنوع المشار إليه من طرف السلطات، فمن المتحمل أن يشير وضع تسجيل رسمي للأحداث المنحرفين، كما أن عينات الأحداث المنحرفين المسجلين رسمياً هي عادة مؤسسة على التوجه الذي يقتضي التوجيه حيال التمثيل بالنسبة للأطفال بوضوح جازم ينطلق من البيئة التي يعيش فيها هؤلاء الأحداث المعنيين بالدراسة والذين يمثلون العينة المدروسة[62].

5 -نظرية سثرلاند (sutherland)

وهي نظرية الإختلاط التفاضلي التي تعتمد على شرح كيفية انتقال السلوك الإجرامي عن طريق التعلم عن الآخرين أو من خلال الاختلاط بالمنحرفين وتعلم الأنماط الإجرامية والبواعث والمبررات التي تشجع على ارتكاب الجريمة من خلال علاقات شخصية وثيقة بين الأفراد المنحرفين .

وتتركز هذه النظرية على عدة فرضيات منها[63]:

-أن السلوك الإجرامي غير موروث، يكتسبه الإنسان بالتعلم.

-يتعلم الشخص السلوك الإجرامي عن طريق التفاعل مع أشخاص آخرين.

-تحدث عملية تعلم السلوك الإجرامي في إطار علاقات أولية ذات طبيعة شخصية حميمية، وهذا ينفي الاعتقاد بأن يكون لوسائل الإعلام كالصحف والتلفزيون دور جوهري فعال في عملية تعلم السلوك الإنحرافي حسب رأيه .

إن عملية تعلم السلوك الإجرامي بالمخالطة أو إتصال الشخص بالمجرمين لا تقتصر على ما يتعلمه الفرد عن طريق التقليد وحده، بل تمتد نحو كل خبرة شخصية يتعرض لها، كأن يكون هو نفسه ضحية جريمة ،يتعلم الشيء الكثير من خلال ما حدث له بسببها .

فالنظام أو الوصفات الأولى كانت سنة 1930 أين كان هناك عمل مفصل من طرف sutherland وأيضاً Cressey سنة 1970 وذلك كالتالي[64]:

- السلوك الإجرامي يعد معروفاً أو ظاهراً

- السلوك الإجرامي لقد عرف من خلال التفاعل مع أفراد آخرين من خلال مدخل الإتصال

- أن الجزء الأساسي بالنسبة للمعرفة أو دراسة تحديد السلوك الإجرامي مع فرد حميم داخل مجموعة أو مجموعات ،فعندما تدرس السلوك الإجرامي فإنه لا بد من معرفة كل مايتعلق بتقنيات أو الكيفيات التي استخدمت في ارتكاب الجريمة والوجهة الدقيقة للدوافع وكذلك أسس وحقيقة الاتجاهات التي أدت إلى السلوك الإجرامي[65] .

- الاتجاه الدقيق للدوافع والإنسياق لقد عرف أو تمت دراسته من خلال التحديدات التي جاءت في القوانين والتي تبين ما هو السلوك المقبول وغير المقبول.

- الفرد يصبح منحرفاً لسبب أو من وجهة نطر متعلقة بمدخل التحديدات والتعريفات المقبولة أثناء انتهاك القانون وذلك تجاه تحديد التصرفات غير المقبولة إلى انتهاك القانون (violation of law) من خلال مجموعة من الأعمال المختلفة ربما تتنوع من وقت لأخر أو مدة لأخرى، الأولية، شدة كل فرد أو شخص (حدة كل فرد أو شخص) ،وأن مفهوم دراسة السلوك الإجرامي من طرف المؤسسات في تعاون مع المجرم (في اتصال) والمناهضين للإجرام والمعارضين للسلوك الإنحرافي للمجرمين يقوم على فهم كل الميكانيزمات والأساليب التي ربما قد تستخدم في أي دراسة أخرى (أو قد استخدمت).

-أي فرد سلك طريق السلوك الإجرامي أو أي سلوك للمجرم هو عبارة عن تغيير مرتبط ببعض الحاجيات العامة وقيم لم توضح من خلال الحاجيات العامة والقيم الجمعية، منذ أن أقدم المجرم على توضيح أو إظهار نفس الحاجيات العامة والقيم، فمثلا ليس هي الحاجة إلى المال التي تدفع الفرد لإرتكاب الجريمة،وأن بعض الدراسات الأخرى تتطلب القيام باستعلام أكبر عن الجريمة من خلال تجريب مناهج وأدوات لمعرفة ذلك.

كذالك فإن مدرسة CHICAGO كانت مهتمة بظهور واستقرار قانون السلوك الجنائي الذي طبق عبر وعلى أجيال ولماذا بعض الأفراد يريدون الغرق والوقوع في ارتكاب الجرائم في الوقت الذي لا يريد الآخرون ذلك، في حين نجد سوثرلاند (Sutherland) يقول هذه نظرة الأفراد إلى الجريمة والطريق إليها يقوم على تأثر القوى الاجتماعية في حياتهم[66]،فالجريمة يمكن أن تحدث من خلال طرق مختلفة، قد تكون عبارة عن سلوك مادي في شكل تجاري ولكن تستطيع أن تكون أيضاً من جراء الضغوطات والظروف الأسرية القاسية والتي تنتهي بالأفراد إلى ارتكابهم الجريمة أو مخالفتهم القانون ودخولهم السجن[67].

فالنظرة السائدة هو أن بعض المخالفين للقانون فهم أكثر احتمالاً لأن يكونوا من الأفراد الذين ينتمون إلى أسر مفككة أو أسر عرفت مشكلات مثل الطلاق أو فقدان أحد الآباء أو كلاهما وأن هؤلاء لم يجدوا الدعم والعناية البديلة وبالتالي لا بد من البحث في هذا المجال والبحث عن الأدلة الموضوعية لمثل هذه المشكلات وكيفية معالجتها بطريقة عملية ودعم اتجاهات هؤلاء من أجل أن يبقوا أسوياء داخل المجتمع وليس الإجرام ثم العودة إلى هذه الوضعية[68].

وبناء على ماتقدم يمكن أن نقدم هذه النظرة المقارنة بين علماء الإجتماع الوضعيين والوضعيين الفردانيين التي تبين سبب الجريمة والإنحراف ومايتصل بهما من خصائص داخل البنية الايكولوجية للمجتمع وذلك حسب الجدول التالي :

علماء الإجتماع الوضعيين Socialogist positivism	علماء الإجتماع الفردانيين Individial positivism
- الجريمة سببها الأمراض الإجتماعية (الباثولوجيا الإجتماعية) -الجريمة ينظر إلها على أساس أنها نتائج لعوامل غير وظيفية إجتماعية أو إقتصادية (ظروف) - السلوك يحدد من خلال الظروف وكذلك البنية الإجتماعية - الجريمة كعنف ناتج عن الضمير الجمعي - الجريمة تختلف من منطقة إلى منطقة تتوقف على الظروف والأمكنة الأقتصادية والسياسية - الجريمة سلوك عادي (طبيعي) حقيقة اجتماعية، لكن بعض المعدلات للإفراد غير وظيفية - الجريمة (المجرمين)يمكن علاجها من خلال برامج تقوم على الإصلاح والتحسين الاجتماعيين	- الجريمة سببها الأفراد غير العاديين أو الباثولوجيين - الجريمة ينظر إليها على أساس أن مصدرها بيولوجي أو متصلة بالأمراض النفسية أو الشخصية أو نقص المعرفة المترتبة عن العجز وعدم الكفاية - السلوك يحدد من خلال الدستور، قانون وراثي أو شخصية (عوامل الوراثة أو الشخصية) - الجرائم كعنف ناتج عن فعل له أثر معنوى المحمية بموجب القانون. - الجريمة تتغير مع الظروف، المزاج ،الشخصية ودرجة الخضوع للجتمعة (تنشئة إجتماعية) - الجريمة تحدث نتيجة للظروف الشخصية الغير طبيعية (غير عادية) - المجرمين يمكن معالجتهم من خلال البرامج السيكولوجة وإعادة الجتمعة (إعادة تنشئتهم)

النظرة المقارنة بين علماء الإجتماع الوضعيين والوضعيين الفردانيين
(Individial and sociological positivism compared)

وبناء على ما سبق فإن النظريات الإجتماعية التي تمنع حدوث الجريمة يمكن أن تأخذ أشكال كثيرة للفت الانتباه تجاه السلوك الإجرامي من خلال نظام متميز، وقد يتضمن هذا النظام مجموعة من الأفراد الغير مجرمين سلوكياً، كما أن أشخاصاً كونهم لا يعدون من المجرمين لكن من جهة أخرى لا يساهمون في خفض معدلات الجريمة لأن محاولة التزويد بالمعلومات حول الجرائم كتلك المعلومات المتعلقة بالمشاركات الأولى لمجموعة من الأحداث في سلوك قد يؤدي إلى إنشاء وبلورة الرؤى تجاه اقتحام بيئة الجريمة، ومن ثمة تنشأ رسالة جديدة تغير نمط سلوك هؤلاء الأفراد ،إنه السلوك الإجرامي والسلوك المنحرف[69].

كما أن المقاربات الإجتماعية التي تركز على التدخل لمنع حدوث الجريمة مهما كان السبب يمكن أيضاً أن يقحم في نفس السياق أنظمة المخططات الإجتماعية الطامحة التي تهدف إلى خفض معدلات الجريمة عبر إعادة هندسة الوضعية الإجتماعية والإقتصادية لشرائح واسعة من أفراد المجتمع جراء ما يحدث داخل المجتمع من انتهاك للقانون على نطاق واسع، وضمن هذه البيئة يمكن أن يساق الأحداث وراء أهوائهم التي تدفعهم إلى الجريمة.

كما أن هناك عوامل تحتاج لفحصها من أجل شرح وتفسير كيف تعمل هذه المفاهيم وهي [70]:

1-عبر التحذير من خلال الرسالة الرافضة والمؤدية لإرتكاب السلوك الإنحرافي والإجرامي المخزي.

-2- التقرب من هؤلاء الذين خالفوا القانون والقيم الإجتماعية من قبل ليس فقط لتشجيع هذا السلوك لكن كذلك للمشاركة في العقاب، بالنسبة إلى ثقافة الخارجين عن العقاب أو طريدي العدالة التي تستطيع أن تصحح الانحراف الذي أعتمد كمنهاج لطريقة حياتهم.

-3- التحذير من جرائم الطرقات التي أصبحت كنشاطات مهنية ضمن مجموعة بديعة (عرض جميل) للإغراءات ،لأنه في حالة الالتحاق بجرائم الطرقات (التي ترتكب من طرف الأحداث) فإنهم يجدون صعوبة في الخروج أو الابتعاد عنها.

-5- هناك اتجاه يهدف إلى تعديل القوانين باستمرار كلما استدعيت الضرورة لذلك أو كلما تبين أن هذه الأخيرة لا تتماشى والوضعيات الجديدة داخل المجتمع وذلك من خلال وضع قوانين مرنة تنهض على مراجعة وتعديل القوانين السابقة ولما لا إذا استدعي الأمر تجريب قواعد قانونية جديدة لم تكن معهودة من قبل لان تطور المجتمع يفرض باستمرار هذا النمط من العمل الهادف الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى إعادة التكيف والتوازن الإجتماعي[71] .

-6- إن الأحداث هم مثل الأفراد الآخرين في اتجاهاتهم وطموحاتهم واحتمال وقوعهم في الإجرام.

7- من الممكن أن تنتج التقارير الموجزة التي تشير إلى الإجابة عن أسئلة البحوث والتي قدمت من طرف الباحثين إلى الاستعمال الجيد للمعلومات والمعارف واللقاءات الأكاديمية المطلوبة الخاصة بالإنحراف والإجرام التي تسهل وضع إستراتيجية متكاملة لمحاربة الإنحراف والجريمة .

8- إن الأحداث الذين انتقلت إليهم العدوى وهم في سن مبكر أي سن بين (10-13) سنة مؤهلين لأن يصبحوا من المخالفين للقانون والقيم الاجتماعية بصورة غير مرتقبة، وبالتالي فلا بد من دراسة واقع هؤلاء الأطفال حتى نتنبأ بمستقبلهم الذي يبدو أنه تشوبه مخالفات قانونية على نطاق واسع، ولهذا فمركز البحوث لدراسة الأفراد المنحرفين لاسيما الذين بدؤوا مند10سنوات مهم جداً قصد إمكانية تعديل سلوكهم في المستقبل القريب[72].

9- أن تنمية الاتجاه الذي يقوم على النقد تجاه جرائم الأحداث مهم جداً، وذلك للانتقال عبر التمثيل والمعلومات المحددة التي تبين طبيعة الجريمة والظروف المؤدية إليها أو أسباب التشجيع على ارتكابها، كما أن الأشكال المفترضة لحدوث الجرائم يمكن أن تعرف من خلال دور المتخصصين .

الخاتمة:

لقد كشفت النظريات النفسية والاجتماعية للانحراف عن طبيعة التفاعل بين السمات النفسية والاجتماعية ضمن بيئة التأثيرات الاجتماعية التي قد تدفع الأفراد إلى الانخراط في سلوكيات تُعتبر منحرفة أو إجرامية، فغالبًا ما تُركز النظريات النفسية والإجتماعية على السلوك المعادي للمجتمع والإجرامي في تعزيز القدرة التفسيرية للأبحاث وللنظريات الحالية فضلًا عن توجيه السياسات وخيارات العلاج للسلوك الإنحرافي والإجرامي ، كما أكدت اللنظريات مثل التعلم الاجتماعي على أهمية العوامل البيئية، بما في ذلك أساليب التربية وتأثير الأقران في تشكيل السلوك، وتشير الأبحاث إلى أن تجارب الطفولة المؤلمة كالإيذاء أو الإهمال، تزيد بشكل ملحوظ من خطر السلوك الإجرامي في المستقبل ،علاوة على ذلك، لا توجد مشكلات مرتبطة بشخصية المجرمين العاديين رغم القيام بسلوك إجرامي، فهذا يعنى أن هناك علاقة بين الشخصية والمحيط الذي يعيش فيه هؤلاء وكذلك تنشئهم الاجتماعية، لأن البعض قد يرى أن نوعا من السلوك الذي قد يعد جريمة يعد سلوكا عاديا عند البعض الآخر وهو سلوك مقبول فالبعض لا يتألم من جراء سيرته الإجرامية، وهذا لا يعني أن هؤلاء الجانحين يريدون ارتكاب أي نوع من الجرائم، لكن المشكلة تكمن في تنشئتهم التي تبيح لهم بعض السلوكات التي هي منبوذة ومدانة من طرف المجتمع كله.

كذلك فمن الصعب أن يقرر الباحث أيا من العوامل و النظريات سالفة الذكر أقرب لتفسير السلوك الإجرامي والإنحرافي للأحداث ، فكل نظرية تصح إلى حد ما في تفسير جانب معين من الإنحراف ، وتوجد في الواقع شواهد تدل على صدقها المحدود، كما يمكن القول أن ظاهرة انحراف الأحداث ترجع في أسبابها إلى الكثير من العوامل النفسيةو الاجتماعية وكذلك الثقافية والتربوية والاقتصادية ، مما يجعل هذه الأخيرة في كثير من الحالات مسؤولة بدرجة كبيرة ومتفاوتة عن انحراف االأحداث ، وبالتالي فإننا في نهاية الأمر نستطيع الاستفادة من كل هذه النظريات مهما كانت اتجاهاتها لأجل بناء نسق تفسيري تكاملي جديد يعتمد على كل النظريات السابقة دون استثناء.

كما تفسرالنظريات النفسية والاجتماعية الانحراف والجريمة باعتبارهما نتاجاً لبنية السلوك والمجتمع والظروف والتفاعل الاجتماعي وليس فقط نتاجا دوافع فردية، كما تركز هذه النظريات على دور الفقر والتفاوت الطبقي والتفكك الأسري، بالإضافة الى غياب المعايير (الأنوميا) في دفع الأفراد نحو السلوك الإجرامي كحل سلبي لمشكلاتهم أو نتيجة لثقافات فرعية منحرفة مذمومة ومرفوضة من طرف المجتمع.

المراجع

أولًا: المراجع العربية

- أحمد الرباعية .أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة .المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1984 .
- أحمد حبيب السماك .العود إلى الجريمة .ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1985 .
- أحمد لطفي السيد .المدخل لدراسة الظاهرة الإجرامية والحق في العقاب .الجزء الأول، عامر للطباعة والنشر، المنصورة، 2004 .
- أورنست جونز .التحليل النفسي .ترجمة محمد فتحي الشنيطي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1956 .
- جلال الدين عبد الخالق، والسيد رمضان .الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية .المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2001 .
- جلال مدلولي .ظاهرة جنوح الأحداث والعوامل المفسرة لها .مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985 .
- رشاد علي عبد العزيز موسى .سيكولوجية العنف ضد الأطفال .دار الكتاب، القاهرة، 2009 .
- رؤوف عبيد .المبادئ في علم الإجرام .دار النشر العربي، القاهرة، 1972 .
- رمزية الغريب .العلاقات الإنسانية في حياة الصغير .مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1972 .
- سامية حسن الساعاتي .الجريمة والمجتمع .مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982 .
- سامية محمد جابر .الانحراف والمجتمع .دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988 .
- سيد جاب الله السيد .السلوك الإجرامي بين التحليل السوسيولوجي والواقع الاجتماعي .دار المصطفى، طنطا، 2002 .
- عبد الرحمن العيسوي .دوافع الجريمة .منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004 .
- عبد الرحمن الوافي .في سيكولوجية الشباب .دار الطباعة والنشر، الجزائر، 1995 .
- عبد الله عبد الغني غانم .البغايا والبغاء .المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1990 .
- عدنان الدوري .جنوح الأحداث: المشكلة والسبب .ذات السلاسل، الكويت .
- علي عبد القادر القهوجي .علم الإجرام وعلم العقاب .الدار الجامعية، بيروت، 1987 .
- خير الله عصار .مبادئ علم النفس الاجتماعي .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984 .
- محمد طلعت عيسى وآخرون .الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين .مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة .
- مصطفى حجازي .الأحداث الجانحون: دراسة ميدانية نفسية .دار الطليعة، بيروت، 1975 .
- مصطفى عبد المجيد كاره .مقدمة في الانحراف الاجتماعي .معهد الإنماء العربي، بيروت، 1985 .
- نبيل محمد توفيق السمالوطي .الدراسات العلمية للسلوك الإجرامي .دار الشروق، جدة، 1983 .
- نظام عساف .العنف الأسري وعمالة الأطفال .مركز التوعية والإرشاد الأسري، الزرقاء، 2000 .
- يسر أنور علي، وآمال عبد الرحيم عثمان .أصول علم الإجرام .دار النهضة العربية، القاهرة، 1982 .

الوثائق العربية

- تقرير الدورة الحادية والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة، 29 أغسطس 2006 .
- منذر زيتون .الصحة والعنف .المجلس الوطني لشؤون الأسرة، منظمة الصحة العالمية، 2005.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Barry Goldson & John Muncie. Youth Crime and Justice. Sage Publications, London, 2006.
- Bowlby, John. Separation: Anxiety and Anger. The Hogarth Press, London, 1973.
- Braithwaite, John. Crime, Shame and Reintegration. Cambridge University Press, 1989.
- Chazal, Jean. L'Enfance Délinquante. PUF, Paris, 1979.
- Clifford R. Shaw & Henry D. McKay. Juvenile Delinquency and Urban Areas. University of Chicago Press, 1969.
- Cochrane, Pat & Mick Att. Building a Creative School. Trentham Books, London, 2007.
- David Fraser. A Land Fit for Criminals. Book Guild Publishing, London, 2008.
- Durkheim, Émile. Le Suicide. PUF, Paris, 1991.
- Durkheim, Émile. Education et Sociologie. PUF, Paris, 1986.
- Evans, David T., et al. "The Social Consequences of Self-Control." Criminology, 1997.
- Gennaro F. Vito, Jeffrey R. Maahs & Ronald M. Holmes. Criminology: Theory, Research and Policy. Jones & Bartlett, 2007.
- Gibbons, D. Delinquent Behavior. Prentice Hall, 1970.
- Hirschi, Travis. Causes of Delinquency. University of California Press, 1969.
- Hayden, Carol. Children in Trouble. Palgrave Macmillan, London.
- Jones, Stephen. Criminology. Oxford University Press, 2001.
- Keith Morgan et al. Theories of Crime. Routledge, London, 2006.
- Lesley Noaks & Emma Wincup. Criminological Research. Sage Publications, London, 2004.
- Mannheim, H. Comparative Criminology. Patterson Smith, New Jersey, 1960.
- Marsh, Jan, John Cochrane & Gaynor Neville. Criminal Justice. Routledge, London, 2004.
- Maxfield, Michael G. & Ronald V. Clarke. Understanding and Preventing Car Theft. Willan Publishing, 2004.
- Merton, Robert K. Theoretical Perspectives on Juvenile Delinquency and Crime.
- Muncie, John. Youth and Crime: A Critical Introduction. Sage Publications.
- Muncie, John & Goldson, Barry. Comparative Youth Justice. Sage Publications, 2006.
- Parot, Maurice. L'Enfant et les Relations Familiales. PUF, Paris, 1973.
- Reid, Sue Titus. Crime and Criminology. McGraw-Hill, 2002.
- Rosenfeld, Richard & Messner, Steven. Crime and the American Dream. Roxbury Publishing, 2011.
- Sandra Walklate. Understanding Criminology. McGraw-Hill, 2007.
- Simon Hallsworth. Street Crime. Willan Publishing, 2005.
- Sutherland, Edwin H. On Analyzing Crime. University of Chicago Press, 1975.
- Sutherland, Edwin H. & Cressey, Donald R. Criminology. Lippincott, 1974.
- Vito, Gennaro F., Maahs, Jeffrey R. & Holmes, Ronald M. Criminology: Theory, Research and Policy. Jones & Bartlett, 2007.